بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الحمد لله القديم كلامه العظيم انعامه والصلوة على محمد خاتم الرسالة وبعثها باوضح المقالة وبعد فهذه
رسالة معمولة في شرح المقالة المعزوة المنسوبة الى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال
اعلم ان الاصحاب اراد اصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة وهم الاشاعرة المنسوبون الى ابي الحسن علي بن اسمعيل
الاشعري المنتسب الى ابي موسى الاشعري والحنابلة المنتسبون الى احمد بن حنبل ويوافقهم الحشوية وهم الجبرية
قال محمد الشهرستاني في كتاب الملل والنحل عند تفصيله القائلين بالجبر وسموهم مرة حشوية ومرة جبرية
والكرامية اصحاب ابي عبد الله محمد بن كرام والمعتزلة رئيسهم واصلين بن عطاء وقد وهموهم في هذه المسئلة ابو علي
الجبائي وابنه ابو هاشم لما رأوا اجتماع النتيجتين المتنافيتين يعني لما وافقوا اصحابهم لزوم هذا المحذور وهو ان يجتمع النتيجتين
المتنافيتين في الصدق الى حاصلتين من قولهم يعني من القياس لقائل الكلام صفة الله تع وانما قال من قولهم
مع ان المعتزلة والكرامية لا يقولون بالقياس الاول وان الاشاعرة والحنابلة لا يقولون بالقياس الثاني على طريقة
التوزيع او على سبيل التقدير وكل ما هو صفة لله تع فهو قديم لاستحالة ان يكون ذاته تع محلا للحوادث فالكلام قديم
هذا نتيجة القياس فلا وجه لان يذكر ههنا لان الكلام في تفصيل ما يحصل منه تلك النتيجة فقط وحق النتيجة لان يذكر
الآتي وذكرنا ان يذكر اعند قوله اجتماع النتيجتين المتنافيتين وقولهم الكلام مركب من الاجزاء يعني في الوجود الخارجي
مقدم بعضها على بعض تقصيل لمعنى الترتب المذكور وكل ما هو كذلك فهو حادث ضرورة ان حدوث الجزء يستلزم
حدوث الكل فالكلام حادث فان قلت ان المراد من الكلام ههنا الكلام اللفظي اذ لا صدق للصغرى المذكورة على
تقدير ارادة الكلام النفسي والمراد منه فيما تقدم من قوله فالكلام قديم انما هو الكلام النفسي اذ لا صدق للصغرى على
القياس الاول على تقدير ارادة الكلام اللفظي فلا منافاة بينهما قلت بل المراد في الموضعين ما به كان اتم
متكلما فان قلت بين النتيجتين مباينة منع جواب لم لكل طائفة من الطوائف المذاهب المعروفة مقدمة
منها اي من تلك المقدمات الاربع كما للمعتزلة كان حقه ان يقول فالمعتزلة لان المقام مقام التفصيل لا مقام
التمثيل لما ولي لا يقال ان المعتزلة لا ينفون تلك المقدمة وتحقيق الخلاف بينها وبينهم يرجع الى اثبات الكلام
النفسي ونفيه فنحن لا نقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي وقد صرح العلامة بهذا حيث
قال في المواقف وما نقول من الكلام النفسي فهم ينكرون ثبوته ولو سلموه لم ينفوا قدمه فصار محل النزاع نفي المعنى واثباته
لان المراد من الكلام المذكور على ما بنيت عليه آنفا ما كان الله به متكلما لا الكلام النفسي قيل والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار
كونه تع متكلما وجبوا الا نه متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محلها او ايجاد اشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وان
لم يقرا على اختلاف بينهم وانت خبير بان النزاع من قام به الحركة لا من اوجدها والا لعد انصاف الباري بالاعراض
المخلوقة له تع لله عن ذلك علوا كبيرا ويرد عليه ان اللازم مما ذكر صحة التوصيف لا صحة الاتصاف والفرق واضح فان
انتفاء الاول لعدم مساعدة العقل وقوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا صريح في انه اراد بالاتصاف معناه الحقيقي فلا

النقل وانتقال الثاني لعدم مساعدة هم

عمار

مجال للصرفه الى معنى التوصيف والكرامية الثانية فهم وان نفوا المعزلة في ان كلامه تع حروف واصوات وسلموا انها حادثة
لكنهم زعموا انها قائمة بذاته تع لتجويزهم قيام الحوادث به فهم قالوا بصحة القياس في الاول دون الثاني فقد عرفت
في كبراه ومن ذكر في تقرير هذا الكلام اكثر الحنابلة لم يصب لان الحنابلة لا يسلمون حدوث كلامه تع وجوب
الاستدراك المذكور الاشتراك بين التوفيقين في المذكور قبله والاشاعرة الثانية للمعرفة ان المراد من الكلام
ما كان اسم تع به متكلما وعند الاشاعرة الكلام النفسي لان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المترتبة وذلك انهم يثبتون
معنى آخر للكلام ويقولون ان كلام اسم تع اسم مشترك بينهما وان كونه تع متكلما بقيام ذلك المعنى الآخر به لا بالكلام
اللفظي القائم بمحل آخر والحنابلة الرابعة قالت الحنابلة متكلم تع حروف وصوت يقومان بذاته تع وانه قديم وقد بالغوا
فيه حتى قال بعضهم لا جملا بين عقادا الجلد والغلاف فيعان فتطاعن المصحف وانما قال لا جملا بين عقادا
لان ما قالوه اظهر من ان يخفى فان قلت ليست الحشوية ايضا يمنعون المقدمة الرابعة قلت نعم وانما لم يذكرهم
المص لانهم من الحنابلة في الفروع كما ان اكثر الحنابلة منهم في الاصول قال الصفدي في شرح لامية العجم ان الغالب
في اثبات صفة الاشاعرة والغالب في الحنفية المعتزلة والغالب في المالكية القدرية والغالب في الحنابلة الحشوية
والحشوية هم الجبرية على ما صرح به محمد الشهرستاني في كتاب الملل والنحل فهم قالوا بالقياس الاول ومنعوا كبرى القياس
وذكروا في معرض السند على طريقة النظر لا على طريقة التمثيل ان المنتظم من الحروف قد لا يكون مترتب الاجزاء بل قد يقع
كما يقع بتقبل الحافظ وكما حادث على الورقة من طابع فيه نقش الكلام وانما لزوم الترتب في التلفظ والتوأة فلعدم
مساعدة الآلة وسيأتي زيادة تفصيل في هذا الكلام وعلى هذا التقرير لا يتجه عليه ما قيل ان الكلام في المنتظم
من الحروف المسموعة لا في الصورة المرسومة في الخيال او المحفوظة في الحافظة او المنقوشة باشكال الكتابة
والحق ما ذكرنا وتحقيق قول الشيخ الاشعري في هذه المسئلة وههنا المحل لقوله تما اختاره محمد الشهرستاني في نهاية
الاقدام وقال الفاضل الشريف في شبهة في ان اقرب الى الاحكام النظامية المنسوبة الى قواعد الملة ان الكلام
يطلق على معنيين بمعنى بالاشتراك اللفظي وما وقع في عبارة بعض المشايخ انه مجاز في اللفظ فليس معناه
انه غير موضوع له بل ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القايم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك
انما هو باعتبار دلالته على المعنى قال الافضل ان الكلام يعني الفواد واما جعل الله تعالى الفواد دليلا
اي جعل الواصل اليه من جهة الله دليلا على الحاصل في القلب فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية على الكلام النفسي
اي المعنى القايم بالنفس وعلى الكلام الله تعالى اي الكلام اللفظي وانما ينسبه الى الله تعالى باعتبار
بتلك الآلة وقد يقسم الاخير الى حالتين له يشتق المتكلم من المتكلم باعتبار كل من تينك الحالتين على ما ينبغي عليه
بتفصيلها بقوله ما للمتكلم بالفعل وما للمتكلم بالقوة حيث اعاد لفظ المتكلم ولم يقل لما بالقوة وبين
الكل اي الثلثة المذكورة تناف لم الكلام بالضد فان الاثبات يتبين باضدادها كما ان النسيان للاول في نظير
لان النسيان انما يقابل الذكر دون الكلام النفسي واما يقابله السكوت والخرس الباطنيان فكما ان الكلام اللفظي

فيرتجع

ونفسي فكذا ضده اعني السكوت والخرس لكن لما كان في الكلام النفسي ضده نوع خفاء لم يشتهر اطلاق النطق عليه بل اللغة الا على الكلام اللفظي وضده والسكوت للثاني وسوء ترك التكلم مع القدرة عليه وبهذا القيد الاخير يفارق الصمت فان القدرة على التكلم غير معتبر فيه والخرس للثالث وهو آفة في اللسان لا يتمكن معها ان يعتمد على اصوات حروف وهو اعم من البكم لانه اما خلقي او عارضي والاصل والبكم مخصوص بالثاني قال الامام الراغب البكم اعتقال اللسان اما خلقة كمن يولد اخرس ومن لم يفرق بينهما لم يحسن والمعنى اي لفظ المعنى يطلق على معنيين بهذا الاطلاق ايضا بالاشتراك اللفظي على المعنى الذي هو مدلول للفظ بالذات ودلالة كذلك وعلى المعنى الذي هو القائم بالغير والمعنى بهذا المعنى مقابل العين الذي هو القائم بنفسه فالشيخ لما قال الكلام هو المعنى النفسي وكان المتبادر الى الفهم من المعنى عند الاطلاق المعنى الاول فهم الاصحاب يعني اصحاب الشيخ وهم الاشاعرة منه اي من كلامه ان المراد منه اي مراد الشيخ من لفظ المعنى مدلول للفظ وحده وهو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما لدلالتها على ما هو كلام حقيقي حتى قالوا بحدوث الالفاظ زاعمين انه مذهبه ايضا على ما افصح عنه قولهم بخلق الالفاظ بيننا وبين المعتزلة يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه والا فمن لا يقول بقدم الالفاظ والحروف منهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي لو ثبت عندهم وله اي وللذي فهموه من كلام الشيخ وزعموا انه المذهب لوازم فاسدة لبينة وذلك اللازم ملزوم لفساد الملزوم كعدم التكفير لمنكر كان حقه ان يقول كعدم اكفار من انكر قال الامام المطرزي في المغرب الكفر في الاصل الستر والكفر اسم شرعي وما اخذه من هذا واكفره دعاه كافرا ومنه لا تكفروا ابل فبلتكم اي لا تنكروا ابل فبلتكم غير مثبت رواية وان كان جائز اللغة يعني تشديد الفاء قال الكميت نجاية بني البيت و طائفة قد اكفروني بحبكم وطائفة قالوا مسيئ ومذنب كلامية ما بين الدفتين اي دفتي المصحف اذ هي بمعنى نفي الكلامية عنه بان يقال ليس النظم المنزل المعجز المفصل الى السور والآيات كلام الله تع لكنه علم بالضرورة من الدين انه كلام الله تع وموجبه ان يكفر منكره ضرورة ان انكار ما علم من الدين ضرورة كفر وفيه بحث وهو ان ما علم من الدين ضرورة هو ان المكتوب بين دفتي المصاحف نظم منسوب الى الله تع اثباتا واخبارا منقطع النسبة عن البشر اذ لا دخل فيه لا ايجادا ولا كسبا وانما هو منسوب اليه نسبة سائر صفاته القائمة بذاته فليس مما علم من الدين ضرورة واللازم مما ذكر انما هو الثاني دون الاول فالملازمة ح غير ظاهرة بذلك الف دينار الف وغير لازم وكذا وهم عدم المعارضة صوابه وكعدم المعارضة لان التمثيل للازم لا للملزوم والتحدي بالكلام اي بكلام الله تع الحقيقي لا للقطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف المفصل الى السور اذ لا معنى لمعارضة العصفة الفلانية ودعوة المنكرين اياي الاتيان بمثلها اذ نتيجة عليه ان تلك الصفة عبارة عن المعاني المتناسقة المدلولة بهذه الالفاظ المرتبة فكيف لا يتصور من البشر تنسيق المعاني على وجه بليغ بلغ رتبتها في البلاغة وان لم يكن قدرته مثلها على انهم ينكرون قدرتهم ويزعمون انها من ترتيب النبي ع والمقصود من التحدي الزامهم وتعجيزهم لا طلب اتيان مثلها حقيقة بل كان المعجزة من شرائطها ان لا تكون مقدورة على التحدي لما تقرر في موضعه ان حد لالتها على صدق مدعي النبوة لكونها تصديقا

فعلا من الله تع ولا يعقل التصديق بفعل الداعي او فعل العبد لكون المفروض والمحفوظ كلامه حقيقة ولا يذهب عليك ان ما ذكر اولا مرجعه الى هذا لما بنيت عليه ثمة من ان المراد بما بين الدفتين المكتوب في المصاحف وهو المقروء والمحفوظ من الالفاظ لان الكتابة تصوير اللفظ بالنقوش المخصوصة فالمكتوب هو اللفظ وان الثابت هو النقوش في المصحف بل نقول ما في قوله فالشيخ لما قال الكلام الخ من التفريع على ما تقدم من التفصيل انما هو باعتبار هذا الاطراد في الافادة لتفريع الفهم المذكور عليه فانه على تقدير صحة عدم اطلاق المعنى على المعنيين يكون فهم ما ذكر من كلام الشيخ كما لا يخفى المراد بعيني مراد الشيخ من المعنى في قوله الكلام هو المعنى النفسي الكلام النفسي بالمعنى الثاني صوابه المعنى بالمعنى الثاني لان المعنى الذي للمعنى الا للكلام شامل للفظ والمعنى المقابل له تباينا بذاتي تع وهو قديم لان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب الاجزاء في نفسه لا بمعنى انه ليس بين اجزائه ترتب وضعي وسيتة تالية فيه لان الحروف بدونه لا يكون كلاما بدونه لا يكون كلاما والدلالة على المعاني الوضعية مزايا انخطابية لا تتم بدونه بمعنى انه ليس بينهما ترتب في الوجود تعاقب فيه حتى يكون وجود بعضها مشروطا بانقضاء وبعض آخر كما في القراءة لعدم مساعدة الآلة فانه لا يمكن ان تلفظ ببعض الحروف ما لم تفرغ عن بعضها لعدم مساعدة لسانا للتلفظ بجميع الحروف معا بخلاف وجود ما في ذات الباري تع فان وجود جميعها معا ملازم لذاته وايم بدوامه فلا يلزم حدوث شئ منها ويرشدك الى امكان ما ذكر وجود الالفاظ في نفس الالفاظ فان جميع الحروف بهيآتها التالية العارضة لغيرها مركبا منها محفوظ في نفسه مجتمعة الوجود فيها ليس وجود بعضها مشروطا بانقضاء البعض وانعدامه عن نفسه والفرق بان وجود الحروف على هذا الوجه في ذات الله تع بالوجود العيني وفي نفس الحافظ بالوجود العلمي الحكايتي لا يضر المقصود بالارشاد كما لا يخفى على ذوي الرشاد وبهذا التفصيل اندفع ما قيل من انه اذا لم يكن بين اجزاء اللفظ ترتب لا يوجد فرق بين سلم ولم ونظائرهما وانه فاسد وما قيل وهو قديم للحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة للقطع بانه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله الا بعد التلفظ بالباء لانه نشأ عدم الوقوف على معنى الترتب الذي اثبته الحنابلة فان مرادهم من الترتب المذكور الترتب في الوجود لا الترتب في الوضع والوجود وانما قيل ان قيام الحرف والصوت بذاته تع ليس بمعقول وان كان غير مرتب الاجزاء كحرف واحد مثلا فان اريد به ان كيفية قيامه به غير معقولة لنا فلا كلام فيه وان اريد انه لا يجوز ذلك عقلا كما هو الظاهر من مساق كلامه فلا نسلم فانه لما جاز قيامه ببعض الموجودات فلا يجوز قيامه بذاته تع ولا بد لنفي ذلك من دليل وهو مكتوب في المصاحف المصاحف جمع مصحف وهو من صحف بالضم اي جعلت فيه الصحف والصحف جمع صحيفة قال الفراء هي المستطيلة العريضة في حروف تكسر وامها واصلها الضم وعد منها المصحف وقد عرفت ان المكتوب هو الالفاظ دون النقوش لان معنى الكتابة تصوير اللفظ بحروف مجاية مروءة بالالسنة يقال قرء القارئ اي جمع الحروف بعضها الى بعض في لفظ قال الزجاج والذي عندي في حقيقة هذا ان القراءة الجمع في اللغة من قولهم قرأت الماء في الحوض وقرأت القرآن لفظت به مجموعا محفوظا في الصدور اراد بالصدور ما فيها من القلوب وكذا على اصل اهل السنة والجماعة من ان محل العلم وموضع الحفظ هو القلب لا الدماغ

كما زعمه الفلاسفة وبرده النصوص الظاهرة في الآيات والاحاديث وهو غير القراءة والكتابة والحفظ الحادثة تمام تنقضي
السباق تعلم الكتابة وانما قدم القراءة لامكان قوله كما هو المشهور من ان القراءة غير المقروء والشهرة في هذه المغايرة
فانها اظهر من ان تخفى انما الثاني في استدلاله حدوث الاول حدوث الثاني فكان حقه ان يتعرض لهذا ويقول كالحال
غيره المقروء قديم والقراءة حادثة وقولهم يعني في مقام الاستدلال على حدوث الكلام اللفظي انه مرتبة الاجزاء بحيث
لا يوجد الثاني منها مما ينقض الاول فاركب منها لا يكون الا حادثا تمام لانه لزوم الترتيب بالغير بالوجه المذكور
للكلام اللفظي بل المعنى الذي في النفس اراد بالغير القائم بالغير يعني اللفظ الحاصل في النفس الا ترتب فيه بحسب
الوجود ولا التقدم والتاخر تفسير للاراد وتبيين من نفي الترتب يعني لا التقدم ولا التاخر بين اجزائه في الوجود فان كان
بينها ترتب في الوضع كما هو قائم بنفس الحافظ ولا ترتب فيه فقد مر في هذا النظر من التفصيل وتقرير ما يندفع به
القال والقيل نعم جواب سؤال لا يخفى تقدير على النظم الترتب انما يحصل في التلفظ فان تلفظا كلمة زاي
جزئين لا يكون الا بتدريج فيتقدم احد جزئيها على الاخر في الوجود لعدم مساعدة الآلة بالتلفظ دفعة فالازم حادث
التلفظ ومن سمع من الله تع يعني كلام سمع غير مرتب الاجزاء اي سمعه بلا تدريج وترتيب في الوجود لانه سمعه
بلا ترتيب وضع ايضا لما عرفت انه كما ذهب اليه الشيخ الاشعري الى ان الكلام القديم الذي هو صفته الله تع يجوز ان
يسمع وسمعه الاستاذ ابو اسحق الاسفراني وهو اختيار الشيخ ابو منصور الماتريدي فعنده يسمع قوله تع حتى يسمع
كلام الله تع حتى يسمع ما يدل عليه كما يقال سمعت الحادثة الفلانية ولما اجاب عليه ان يقال لامكان معنى سماع الله
سماع ما يدل عليه وكل ما قد سمع ما يدل عليه فانه اختصاص موسى عليه السلام باسم الكليم اجابا عنه بانه سمع صوتا دالا
على كلامه تع مخلوقا له من غير حلول في محل بعد من عباده وان كان من جهة واحدة وقيل سمعه بصوت من جميع الجهات
واختار الامام الغزالي انه لم يسمع كلامه الازلي من غير صوت ولا حرف كما يرى في الآخرة فانه تع يتجلى لكم ولا كيف لعدم
احتياجه الى الآلة فان كلامه تع من غير لهات ولسان كما ان سمعه من غير صماخ ولا اذان وان بصره من غير حدقة ولا
اجفان وان ارادته من غير قلب ولا جنان وان تكلم علينا من غير اضطرار ولا تاثر فرحمان وان حياته من غير تنفس وجوف
قلب حادث عن امتزاج الاركان وهو الذي هو حادث الضمير عايد على التلفظ المار ذكره ويحمل الادلة التي تدل على
الحدوث في هذه المسئلة التي يتمسك بها المنكرون بقدم الكلام اللفظي من المعتزلة والاشاعرة القائلين بمعنى
كلام الشيخ في هذا المقام على حدوثه اي حدوث التلفظ والمراد من محل الادلة صرفها عن مدلولها الظاهر ولا يخفى
عليك ان هذا انما يتيسر فيما دلت عليه النقلية دون العقلية فانهم قد تمسكوا فيه بالوجهين المعقولين ايضا الاول
الامر والخبر في الازل هو الامور والاسماع فيه سفه فكيف يتصور شيء منه تع تعالوا ثانيا لو كان كلامه تع قديما لكان مستويا
نسبته الى جميع المتعلقات لان ما يخرج يكون كالعلم في ان نفيه يتعلقا به يكون لذاته فكما ان علمه تعلق بجميع ما يصح تعلقه
به كذلك كلامه تع بكل ما يصح تعلقه به ولما كان الحسن والقبح بالشرع صح في كل فعل ان يؤمر به وان ينهى عنه فيلزم تعلق
امره ونهيه بالافعال كلها فيكون كل فعل مأمورا به ومنهيا عنه هف وبما ذكرنا من الحمل لا يتمشى الجواب عن هذا

مطلب

منها بل الجواب عن الاول بان يقال كلامه تع ليس بمعاني واحوادث كلها واقعة نظرا الى سبق تعلقه في ازمنة المخصوصة واوقاته
المحدودة فلا ننظر بالقياس اليه تع انما نظر لك بالقياس الى من يتمر عليه احقاب الزمان ويجري عليه احكام تقلب
الملوان ويتفاوت عنده حال الماضي والاستقبال والجواب عنه بانه كخطاب التعلم من ابن سيبويه فليس بصواب
لان وجود الطالب مما دون من يطلب منه شيء محال وانما الموجود فيه العزم على الطلب وتخيله والجواب عن الثاني ان
الشيء الصالح للامور المتعددة قد يتعلق ببعض دون بعض ترجح من الخارج كما في القدرة القديمة و
بدونه كما في الارادة فان تعلقها ببعض ما يصح تعلقها به دون بعض لذاتها بخلاف تعلق القدرة فانه
ترجح من الارادة جمعا بين الادلة يعني ما دل على قدم كلام الله تع وما دل على حدوثه والا الجمع على وجه لا
محذور فيه فلا يخفى ان يقال ان ما ذهب اليه المتاخرون من الاشاعرة من قدم المعنى وحدوث الالفاظ
ايضا جمعا بين الادلة لان في الجمع على هذا الوجه محذورا عنده على ما بينه بقوله وله لوازم كثيرة فاسدة وهذا
البحث اراد ما ذكره بقوله بل نقول المراد به الكلام النفسي اه وانما اطلق عليه البحث لانه حصل بالتفتيش الذي
مرجعه اللغوي وان كان ظاهره عبارة الظاهر لا يناسب المقام لان باطن ما ذكره ايضا خلاف ما
عليه متاخروا القوم يعني الاشاعرة وهذا اسقطها الفاضل الشريف حيث قال عند نقد محصول هذه المقالة
في شرحه للمواقف وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفا لما عليه متاخروا اصحابنا واعمالهم متاخروا القوم لعدم
التنصيص عن متقدميهم بما يخالف ما ذكره متاخريهم لكن بعد التامل واعمان النظر في اللوازم و
اذعان الحق اللازم قبوله يعرف حقيقته ويظهر انه الحق الحقيق بالقبول المطابق للقواعد والاصول وهذا
قال والحق ان هذا المحمل صحيح لكلام الشيخ دون المحمل الذي ذكره المتاخرون من الاصحاب والله اعلم
بالصواب الذي لا اعتبار عليه استعار الغبار للشبه التي تثار فتستر بها وجه الحق نوعا من الاستعارة
قال الفاضل التفتازاني بعد نقل حاصل هذه المقالة في شرحه للعقايد وهو جيد لمن يتغفل لقطا ما
بالنفس هو مؤلف من الحروف المنظومة او المخيلة المرتبطة وجود بعضها بعدم البعض ولا من الاشكال
المرتبة الدالة عليه ويحس لا يتغفل من قيام الكلام بنفس الحافظ الا كون صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله بحيث
اذا التفت اليها كان كلاما مؤلفا من الالفاظ المخيلة ونقوش مرتبة واذا تلفظ كان كلاما مسموعا الى هنا كلامه
ومنشاؤه عدم الوقوف على مراد المص من نفي الترتب بين الاجزاء فانه اراد به نفي الترتب في الوجود على ما
قررناه فيما سبق وهذا الفاضل حمله على نفي الترتب الوضعي والهيئة التاليفية فوقع فيما وقع وكم من كلام
قولا صحيحا وانت من الفهم السقيم واما ما يقال ان القرآن ان كان اسما لخصوص الالفاظ القديمة
يلزم ان لا يكون المنقول بين دفتي المصاحف المقروء بالالسن المحفوظ في الصدور نفس القرآن بل مثله
وان جعله اسما للموجه يلزم صحة نفيه عن خصوصها نهو اشكال غير مخصوص بهذا المقال بل يرد على كل الاقوال
اذ لم ينكر احد من اصحاب المذاهب المذكورة كون لفظ القرآن موضوعا بازاء اللفظ المنظوم فالرد عايد

فيه والسداد الرشاد

لتشتبه وقد قيل في حده انه اسم للمؤلف المخصوص للقائم بادنى لسان اخترعه امة نوع فيه وما يقرأه كل احد مسئلة لا عينه واختار الفاضل المذكور انه اسم له لا من حيث تعينه المحل فيكون واحدا نوعيا وكل ما يقرأه المسلم قارئ بنفسه لا مثله وكذا الحكم في كل شعر وكتاب ينسب الى مؤلفه وما ذكر من انه يلزم صحة نفيه عن ذلك ان اريد صدق سلبه عنه فالملازمة غير مسلمة اذ لا يصح سلب النوع عن فرده وان اريد سلب كون لفظ القرآن موضوعا بازائه بخصوصه او سلب كون مسمى القرآن نفس فبطلانه مم كما ان لفظ الانسان غير موضوع بازاء زيد وليس مسماه اعني ماهية الانسان نفس زيد ومن ثم ربما زاده تحقيق وتفصيل تدقيق في هذا المقام

• فليحفظ ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في •

• سلك المطالعة فاحفظه يعني لامكان ما ذكر •

• حقا واضحا لا اخفاء فيه فاحفظه فانه •

• جدير بذلك والله يقول الحق •

• والخلق يظهر ويتو •

• يهدي السبيل •

• الى الحق •

• بفضله •

• وكرمه •

الحمد لله الذي له الاسماء الحسنى • والصلوة على محمد ذي المقصد اسنى • وبعد فهذه رسالة مرتبة في بيان ان اسماء الله توقيفية اي يتوقف اطلاقها عليه تع على الاذن من الشارع فيه او قياسية لا يتوقف على الاذن بل اذا دل العقل على اتصافه تع بصفة وجودية او سلبية جاز ان يطلق عليه اسم يدل على اتصافه بها وكذا الحال في الافعال فذهب الاشعري ومن تابعه الى الاول وذهب المعتزلة والكرامية الى الثاني واختار القاضي ابو بكر منا التفصيل حيث قال كل لفظ دل على معنى ثابت سوى تع جاز اطلاقه عليه بلا توقف اذا لم يكن موهما لما لا يليق بكبريائه فمن ثم لم يجز ان يطلق عليه لفظ العارف لان المعرفة قد يراد بها علم سبقه غفلة ولا لفظ الفقيه لان الفقه فهم غرض المتكلم من كلامه وذلك مسبوق بالجهل ولا لفظ العاقل قيل لان العقل علم مانع عن الاقدام على ما لا ينبغي فاخذ في المعنى واما تصور هذا المعنى فيمن يدعوه الداعي الى ما لا ينبغي ولا لفظ الفطن لان الفطنة سرعة ادراك ما يراد تعريضه بخلاف الساهي فيكون مسبوقة بالجهل ولا لفظ الطبيب لان الطب علم مأخوذ من التجارب لا لغير ذلك من الاسماء التي فيها ايهام عالا يصح الاطلاق في حقه تع وقد يقال لا يدع نفي ذلك الا يهام من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقف قالوا وليس الكلام في اسماء الاعلام الموضوعة في اللغات انما الكلام في الاسماء المأخوذة من الصفات

والافعال وقال ابن الحاجب في بعض امالية اذا ثبت ان الواضع هو الله ثبت ان من لغة العرب ما يطلق توقيفا على الباري تع فلم يحتج الى اذن من الشرع لثبوته ان اتضح هو الواضع وان قلنا ان الواضع هو العرب او هو احد او جماعة لم يكلفنا اطلاق اللفظ في ذلك الا فجوز ان يطلقوا على الباري تع ما يمنع الشرع بعد ورود اطلاقه والحق ما ذكره لما ذكروه على الاطلاق واعلم ان محل الخلاف اطلاق اللفظ على انه تع لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه تع والفرق واضح وان خفي على بعض الناظرين في هذا المقام على ما ستقف عليه فاطلاق الخارج المفهوم من قولنا تع وسواء خارج عن المبحث لانه لم يطلق عليه تع بل اطلق على مفهوم مجازي صادق عليه تع وكذا اطلاق الرفيق في قوله عم ان الله رفيق يحب الرفق والحديث بتمامه مذكور في الصحاح فانه لم يطلق ايضا على ذاته تع بل اطلق على مفهومه وحمل ذلك المفهوم عليه تع ومن غفل عن هذا الفرق قال في شرح الحديث المذكور واختلف العلماء في جواز اطلاق الرفيق عليه تع فذهب طائفة من الاشاعرة الى جوازه لان هذا الحديث وقد ورد فيه فكان اذنا من الشارع بذلك لان اطلاق الاسم عليه تع من باب العمل وخبر الواحد يفيد العمل وذهب طائفة اخرى الى عدم الجواز قائلة بان جوازه لا يثبت الا بالكتاب او السنة المتواترة او الاجماع على ذلك ما يثبت دلالة ولا دلالة في الكتاب عليه والسنة الواردة من الاحاد فان استدل لهذا الطائفة الاولى بالحديث المذكور وعلى محل الخلاف مبناه على عدم الفرق بين الاطلاقين المذكورين ثم ان ما قاله الطائفة الثانية من ان جوازه لا يثبت بالسنة الواردة من الاحاد منظور فيه على ما ستقف عليه وقال الامام النسفي في شرح الاسماء الحسنى واختار الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاجازة فاما الصفات فغير موقوفة عليها وفيه نظر لانه ان اراد بالاسماء والاسماء الاعلام وبالصفات المشتقات من الصفات فلا صحة له لما عرفت ان الاسماء الاعلام خارجة عن محل الخلاف على ما قالوا ويتوقف الحكم فيها على التفصيل على ما قاله ابن الحاجب وان اراد بالاسماء المشتقات من الصفات والافعال وبالصفات ما يحمل عليه تع لا بطريق الاطلاق على انه بل بطريق الاطلاق على مفهوم صادق عليه كما في قوله عم ان الله رفيق فقد عرفت فساده ايضا وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه حتى ينظر في صحته وفساده وقال الفاضل الدواني في شرح العقايد العضدية وذهب الامام الغزالي الى جواز اطلاق ما علم اتصافه تع به على طريق التوصيف دون التسمية لان اجراء الصفة اخبار بثبوت مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول الا ما منع بخلاف التسمية فانه تصرف في الاسم والاولى له لا للاله والمالك وما يجري مجراهما وانه تع منزه عن التصرف فيه وفيه نظر لما عرفت ان الاطلاق بهذا المعنى خارج عن محل الخلاف ثم قال ويشكل بلفظ خداي وتنكري واشباههما في سائر اللغات مع شيوعها من غير نكير اللهم الا ان يقال ان لفظ خداي خود آينده اي الموجود لذاته وهو يكون مرادفا للواجب لوجود كما ذكره الامام الرازي في بعض تصانيفه ويقال مثل ذلك في اسمائه بحسب سائر اللغات ان امكن فكأنه نسي ما ذكره في الشرح المذكور قبل هذا الكلام فتفاعن صاحب المواقف من انه ليس الكلام في اسماء الاعلام الموضوعة في اللغات لان مثار القول بالاشكال المذكور المغفول

نهاية المخطوطة